المحاضرة الخامسة : المؤسسة و هيكل السوق

أولا : تعريف هيكل السوق

السوق هو الفضاء أو الوسيط الذي يلتقي فيه المستهلك والمنتج (العارض) لمختلف السلع والخدمات لتبادل منافعهم، فالمستهلكون يحققون منفعتهم أو رضاهم استهلاك مختلف السلع والخدمات و المنتجون يحققون أرباحهم.

و بالنسبة لتعريف هيكل السوق فهو يأخذ عدة معاني ، قد يعني خواص التركيب البنائي للأسواق أي الأهمية النسبية للوحدات الإنتاجية المختلفة في الصناعة من حيث رأس المال أو حجم الإنتاج أو عدد العمال أو حجم أو قيمة المبيعات أو غيرها من المؤشرات.

كما قد يقصد به عدد المؤسسات و توزيع حجمها النسبي في الاقتصاد، كأن تقاس حصة أكبر أربع أو عشر أو خمسين مؤسسة ضمن صناعة معينة من حيث حجم الإنتاج أو رأس المال أو المبيعات أو عدد العمال الكلي في السوق و هو ما يعرف بـ " **درجة تركيز السوق** ".

كما تستخدم للتعبير عن الخواص الأساسية للأسواق التي تعمل في ضمنها مؤسسات هذه الأسواق و التي يمكن أن يكون لها تأثير على سلوك هذه المؤسسات وأداءها .

إذن يقصد بهيكل السوق طبيعة ونوع المنافسة السائدة في السوق والتي تتحدد بعدد المستهلكين طالبي السلعة وعدد المنتجين عارضي السلعة في السوق.

ثانيا : أنواع هيكل السوق

في اقتصادات السوق، توجد مجموعة متنوعة من أنظمة السوق المختلفة، اعتماداً على الصناعة والشركات داخل تلك الصناعة. من المهم لأصحاب الأعمال الصغيرة فهم نوع نظام السوق الذي يعملون فيه عند اتخاذ قرارات التسعير والإنتاج، أو عند تحديد ما إذا كانوا يريدون الدخول إلى صناعة معينة أو مغادرتها.

1. سوق المنافسة الكاملة :

هي حالة افتراضية بحتة وبالنسبة للاقتصادي تعني "غياب قوة الاحتكار أي غياب أية قوة لمشروع فردي أو مستهلك له تأثير في أسعار السوق" . ولتحقيق هذه الحالة الافتراضية لابد من توفر الشروط التالية:

***تعدد البائعين والمشترين:**

-من ناحية العرض ينبغي أن يكون عدد كبير من البائعين يتنافس بعضهم مع البعض الآخر.

-إن هذا العدد من البائعين يعني أن كل بائع يسهم بجزء ضئيل من العرض الكلي ولذا فإنه غير قادر على التأثير تأثيرا كبيراً في سعر السوق عند تغيير إنتاجه.

-كما تفترض هذه الحالة أن كل منتج يواجه عرضاً تام المرونة في عوامل الانتاج بحيث أنه يستطيع زيادة إنتاجه دون أن يؤدي ذلك إلى ارتفاع الأجور أو الإيجار أو الفائدة السائدة في الصناعة.

-أما من ناحية الطلب فإنه يفترض أن هناك عدداً كبيرا من المستهلكين بالقدر الذي لا يستطيع المشتري الفرد منهم أن يؤثر تأثيرا محسوساً في سعر السوق عند تغيير حجم مشترياته.

***حرية الدخول إلى السوق والخروج منه:**

يقصد بهذا الشرط لا توجد هناك قيود على دخول المشاريع في الصناعة أو الخروج منها.

***العلم بظروف السوق:**

-كل منتج يفترض أن يكون عارفاً بمعدل الربح لدى أي منتج آخر.

-أن جميع المشترين يفترض أن تكون لهم معرفة تامة بأسعار السلعة في كل جزء من السوق

-يفترض ألا تكون هناك تكاليف نقل ولن يكون هناك أي تقصير أو تماطل للحصول على منافع أي انح ا رف في السعر في أي جزء من السوق.

***تجانس السلعة:**

يقصد بالتجانس هنا أن المشترين ليس لديهم أي تفضيل بين المنتجين المختلفين للسلعة ، وهذا يعني أنه لا توجد اختلافات حقيقية أو تخيلية بين منتجات أحد المشاريع في الصناعة ومنتجات أي مشروع آخر في هذه الصناعة.

أي أن الانتاج من سلعة مفيدة لا يختلف في نظر المستهلك عن انتاج آخر من السلعة نفسها في قدرتها على الاشباع.

2. سوق الاحتكار التام أو المطلق:

الاحتكار التام أو المطلق يكون عند وجود شخص أو مؤسسة واحدة هي المورد الوحيد لسلعة معينة أي تتحكم في حجم العرض ، و لا يمكن لأي مؤسسة بأي شكل من الأشكال دخوله نظرا للقيود المفروضة على هذا السوق سواء من الناحية الاقتصادية أو القانونية ، و غالبا ما نجد هذا النوع من الأسواق خاص بالمؤسسات الحكومية التي تحتكر بعض الأسواق كسوق الكهرباء و الغاز و الموارد الطاقوية ، البريد و الاتصال ...الخ .

يتناقض هذا مع احتكار الشراء الذي هو هيكل سوق فيها مشترٍ واحد يتحكم بشكل أساسي بالسوق نظراً لكونه المشتري الأكبر للبضائع والخدمات التي يقدمها البائعون.

الاحتكار التام أو المطلق معناه أنه لا يوجد سوى بائع واحد لسلعة أو خدمة معينة ، ولا يوجد بشكل عام بديل معقول. في مثل هذا النظام السوقي يكون المحتكر قادراً على تحصيل أي سعر يريده بسبب غياب المنافسة ، لكن إيراداته الإجمالية ستكون محدودة بقدرة العملاء أو استعدادهم لدفع الثمن الذى سيطلبه.

3. سوق إحتكار القلة:

إحتكار القلة هو صناعة يهيمن عليها عدد قليل من الشركات الكبيرة أو عدد محدد من المنتجين لإنتاج و بيع منتجات . على سبيل المثال، تعتبر الصناعة التي تزيد نسبة سيطرة خمس شركات عن 50٪ من السوق هي احتكار قلة.

في سوق احتكار القلة تجد الشركات الجديدة صعوبة في تأسيس نفسها نظرا لوجود حواجز مختلفة للدخول إلى السوق على غرار التكاليف المرتفعة للمشروع ، استئثار كبار المنافسين بحصص سوقية مرتفعة ..الخ ، و من أمثلة ذلك على هذه الأسواق سوق الاسمنت ، سوق الحديد ، سوق الزيت و السكر .....الخ.

4. سوق المنافسة الاحتكارية:

المنافسة الاحتكارية هي هيكل سوق يجمع بين عناصر الاحتكار التام أو المطلق و الأسواق التنافسية. إن السوق التنافسية الاحتكارية هي في الأساس سوق تتمتع بحرية الدخول والخروج من السوق ، كما تتميز بوجود عدد كبير من المنتجين البائعين مع عدم تجانس المنتجات (أي أنها تختلف في خصائصها و جودتها من سلعة الى أخرى) ، في هذا السوق تكون المنافسة فوق النطاق السعري ، أي أن السعر ليس هو العامل الحاسم في اختيار السلع و الخدمات أنما الخصائص الأخرى على غرار الجودة ، العلامة ...الخ ، و من الأمثلة على هذه السوق سوق السلع الكهرو منزلية ، سوق الأثاث ، الملابس .... الخ.

5. السوق المحتملة للتنافس:

السوق المحتملة للتنافس هي السوق التي يضمن فيها احتمال دخول المنافس حدوث تنافس علي الأسعار حتى لو كانت شركة أو بضع شركات مسيطرة علي السوق. الأسواق المتنافس عليها بشكل كامل غير ممكنه في الحياة الواقعية، في حين يتم الحديث، عن درجة التنافس في السوق. كلما كان السوق أكثر قابلية للتنافس، كلما كان التنافس في السوق شديد.

وللسوق المتنافس عليه ثلاث خصائص أساسية:

-لا توجد عوائق دخول أو عوائق خروج من السوق.

-لا توجد تكلفة غارقة (التكاليف الغارقة هي التكاليف التي لا يمكن استردادها بعد إغلاق الشركة).

-الوصول إلى نفس مستوى التكنولوجيا (بالنسبة للشركات القائمة والوافدين الجدد).

6. سوق الاحتكار الثنائي او الاحتكار المزدوج:

الاحتكار الثنائي حيث شركتان تهيمنان على السوق. على سبيل المثال، بيبسي وكوكا كولا.

المحاضرة السادسة : مراحل تطور المؤسسة الاقتصادية الجزائرية

لقد مرت المؤسسة الاقتصادية الجزائر بمراحل عديدة منذ الاستقلال إلى يومنا هذا نلخصها فيما يلي :

1. المرحلة الأولى: مرحلة التسيير الذاتي ثم التسيير الاشتراكي :

– الفترة الأولى : مرحلة التسيير الذاتي (1962–1970):

عدد الشركات الوطنية في تلك الفترة إلى 30 شركة ،و التي كانت تستحوذ على نسبة 90 % من المؤسسات (345 من أصل 393 مؤسسة)

ما تميزت به هذه المرحلة هو:

*التوسع في عمليات التأميم للاحتكارات الأجنبية .

*انشاء مؤسسات وطنية عمومية لمواكبة مخططات التنمية الاقتصادية و الاجتماعية الوطنية .

* الاعتماد على الاسلوب التقليدي في تنظيم و تسيير المؤسسة بسبب قلة الإطارات المؤهلة .

*انعدام التجربة الكافية ، بالإضافة للوضعية السياسية و الاجتماعية السائدة آنذاك.

– الفترة الثانية : مرحلة التسيير الاشتراكي للمؤسسات (1971– 1980)

صدور وثيقة رسمية لتسيير المؤسسات العمومية في 1971" ميثاق التسيير الاشتراكي للمؤسسات " الذي بموجبه يتم اشراك العمال في التسيير و مراقبة مؤسستهم عن طريق مجلس العمال الذي يعمل بالاشتراك مع ادارة المؤسسة في رسم السياسة العامة لها .

و قد أثبت التسيير الاشتراكي عدم نجاعته نتيجة لعدة أسباب من بينها :

*الحجم الكبير للمجمعات الصناعية الذي أدى الى تفشي البيروقراطية في اتخاذ القرارات من جهة و زيادة الطلب على القروض الخارجية من جهة اخرى .

*تفشي ظاهرة الاتكال في المجتمع و اهمال ممتلكات الدولة و غياب الانضباط و الصرامة .

*تفشي أسلوب التبذير و اللامبالاة و الرشوة و التهرب من المسؤوليات .

*تهميش القطاع الفلاحي و تخصيص كل التمويلات للقطاع الصناعي .

2. المرحلة الثانية: مرحلة إعادة الهيكلة الاقتصادية واستقلالية المؤسسات

– فترة إعادة الهيكلة الاقتصادية 1980–1990 :

تضمنت سياسة إعادة هيكلة المؤسسة فيما يلي :

***إعادة الهيكلة العضوية** : بغرض تحويل مؤسسات القطاع العام إلى مؤسسات صغيرة الحجم أكثر تخصصا و كفاءة ، كان تعداد المؤسسات الوطنية آنذاك 85 مؤسسة و العمل على تفتيتها إلى 145 مؤسسة ، و هو ما ساهم في زيادة اجمالي الناتج الوطني .

*إعادة الهيكلة المالية : و تعتبر بمثابة إعادة توزيع جغرافي لمراكز اتخاذ القرار و تتويج لإعادة الهيكلة العضوية ، و كان الغرض منها إعادة هيكلة ديون المؤسسة بإعادة تنظيم سجلات استحقاقات الفائدة و رأس المال و تصفية الذمم بين المؤسسات .

- **فترة استقلالية المؤسسات :**

شرع في العمل على استقلالية المؤسسة العمومية الجزائرية بموجب القانون رقم 88-01 ، و كان الغرض من ذلك إعادة مكانة هذه المؤسسات و لكي تتمتع بحرية تنظيم علاقاتها الاقتصادية و اختيار شركائها على المستوى الداخلي و الخارجي .

ننوه إلى أن فترة استقلالية المؤسسات بقي بين النظري و التطبيقي بسبب الأزمة الاقتصادية و الأزمة السياسية و كذلك تعاقب الحكومات بداية التسعينات .

3. المرحلة الثالثة: مرحلة إعادة الهيكلة الصناعية و الخوصصة

- **فترة إعادة الهيكلة الصناعية :**

جاءت إعادة الهيكلة الصناعية لتجاوز الكثير من نقاط العجز التي مست الاقتصاد الوطني في فترة التسعينات و المتمثلة فيما يلي :

*عجز جهاز الإنتاج عن تغطية احتياجات الاقتصاد الوطني.

*اختلال التوازنات الهيكلية الداخلية و الخارجية .

*التبعية المفرطة للأسواق الخارجية نتيجة ارتفاع التكاليف و تبذير الموارد الوطنية .

*العجز المسجل على مستوى التنظيم و التسيير .

*ضعف القدرة التنافسية للمؤسسات العمومية الاقتصادية الجزائرية مع باقي الدول .

إن عملية إعادة الهيكلة الصناعية جاءت بهدف :

*حصر اهتمام المؤسسات بالنشاطات الرئيسية المنتجة بدل النشاطات الثانوية غير المنتجة .

*العمل على تسهيل التحكم في التقنيات الحديثة للتسيير و ضمان ادارة جيدة للموارد البشرية في المؤسسات العمومية الاقتصادية الجزائرية .

هنا أصبح على الدولة الانسحاب من مجال الانتاج كمتعامل اقتصادي من أجل فتح المجال للقطاع الخاص كمالك و مسير ، هذا تمهيدا للمرحلة القادمة .

- **فترة الخوصصة :**

بعد فشل كل أنظمة التسيير السابقة ، أصبحت الجزائر ملزمة بخوصصة مؤسساتها للدخول إلى اقتصاد السوق الذي يقوم على الملكية الخاصة لوسائل الانتاج و المبادرة الفردية و المنافسة التامة لتحديد الأسعار و الكميات المنتجة ، و كذلك عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بشكل يتعارض مع المنافسة الحرة .

اعتمدت الجزائر الخوصصة بصفة رسمية منذ سنة 1995 ، تم توزيع أسهم المؤسسات العمومية على 55 شركة قابضة تمهيدا لإعادة هيكلتها أو خصخصتها . في هذه المرحلة تم تمييز المؤسسات العمومية العاجزة التي تمت تصفيتها و بيع عتادها و تسريح عمالها ، عن المؤسسات القادرة على مواصلة نشاطها و التي شرع في خوصصتها .غير أن هذه العملية واجهت بعض الصعوبات جعلت تطبيقها بطيئا (الخوف من المواجهة العمالية و انتشار ظاهرة البطالة ، غياب اصلاحات ادارية ، غياب اسراتيجية واضحة ....) .

إضافة إلى سياسة الخوصصة ، تبنت الجزائر سياسة الشراكة الأجنبية التي ساعدت في نقل التكنولوجيا و الخبرات الفنية و المهنية .

بعد الخوصصة كان الاتجاه نحو ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة و تأهيلها وفق برنامج اصلاحي مشترك بين دول الاتحاد الأوروبي و وزارة الصناعة و إعادة الهيكلة .